



Distr.: General
22 August 2016
Arabic
Original: English

الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ



الهيئة الفرعية للتنفيذ

الدورة الخامسة والأربعون

مراكش، ٧-١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦

البند X من جدول الأعمال المؤقت

الاجتماع الخامس لمنتدى ديربان بشأن بناء القدرات

تقرير موجز من إعداد الأمانة

موجز

عُقد الاجتماع الخامس لمنتدى ديربان بشأن بناء القدرات في ٢٠ أيار/مايو ٢٠١٦ أثناء الدورة الرابعة والأربعين للهيئة الفرعية للتنفيذ. وركزت المناقشات على ما يلي: (١) تعزيز قدرة البلدان النامية الأطراف على تنفيذ اتفاق باريس على نحو فعال، ولا سيما تحويل المساهمات المقررة المحددة وطنياً إلى إجراءات، والحصول على التمويل والوفاء بمتطلبات الشفافية؛ (٢) تقييم أحدث ما وصلت إليه أنشطة بناء القدرات والطريق إلى الأمام في بناء القدرات لدعم التخفيف والتكيف والتكنولوجيا.



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.16-14524(A)



* 1 6 1 4 5 2 4 *

المحتويات

الصفحة	الفقرات		
٣	٤-١	أولاً - مقدمة
٣	٣-١	ألف - الولاية
٤	٤	باء - نطاق المذكرة
٤	٢٤-٥	ثانياً - تنظيم الاجتماع
٤	٦-٥	ألف - الأنشطة التحضيرية
٥	٨-٧	باء - المحتوى والشكل
٥	١٦-٩	جيم - المداورات
		الإسهامات المقدمة من المشاركين بشأن تحسين منتدى ديربان وإمكانية	دال -
٧	٢٤-١٧	استخدام بوابة بناء القدرات
٩	٣٧-٢٥	ثالثاً - تعزيز القدرات الوطنية والإقليمية القائمة من أجل اتفاق باريس
٩	٣٠-٢٦	ألف - الاحتياجات من القدرات لتحويل المساهمات المقررة المحددة وطنياً إلى إجراءات
١١	٣٤-٣١	باء - الاحتياجات من القدرات من أجل الحصول على التمويل المتعلق بالمناخ..
١٣	٣٧-٣٥	جيم - الاحتياجات من القدرات للوفاء بمتطلبات الإبلاغ بموجب اتفاق باريس .
١٤	٥٠-٣٨	رابعاً - أحدث ما وصلت إليه أنشطة بناء القدرات والطريق إلى الأمام
١٤	٤٢-٣٩	ألف - بناء القدرات من أجل التخفيف
١٥	٤٦-٤٣	باء - بناء القدرات من أجل التكيف
١٦	٥٠-٤٧	جيم - بناء القدرات من أجل التكنولوجيا
١٧	٥٦-٥١	خامساً - الاستنتاجات

أولاً - مقدمة

ألف - الولاية

١ - طلب مؤتمر الأطراف إلى الهيئة الفرعية للتنفيذ، بموجب المقرر ٢/م-١٧، أن تواصل تعزيز رصد واستعراض فعالية أنشطة بناء القدرات وذلك بأن تنظم سنوياً أثناء دوراتها، منتدى ديربان لإجراء مناقشة متعمّقة في موضوع بناء القدرات. وطلب مؤتمر الأطراف إلى الأمانة أيضاً أن تعد تقريراً موجزاً عن منتدى ديربان لتنظر فيه الهيئة الفرعية للتنفيذ^(١). وقرر مؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في بروتوكول كيوتو، بموجب المقرر ١٠/م-٨، أن منتدى ديربان يشكل ترتيباً مناسباً لتبادل الخبرات والأفكار وأفضل الممارسات والدروس المستخلصة فيما يتعلق بتنفيذ أنشطة بناء القدرات ذات الصلة ببروتوكول كيوتو بمشاركة الأطراف ومثلي الهيئات المعنية المنشأة بموجب الاتفاقية والخبراء والمهنيين المعنيين^(٢).

٢ - وقرر مؤتمر الأطراف، بموجب المقرر ١٤/م-٢١، أن يبحث الاجتماع الخامس لمنتدى ديربان (يشار إليه فيما يلي بلفظة "الاجتماع") المقرر عقده أثناء الدورة الرابعة والأربعين للهيئة الفرعية للتنفيذ، السبل المحتملة لتعزيز أنشطة بناء القدرات عن طريق تبادل المعلومات والتجارب المتنوعة. ودعا مؤتمر الأطراف، بموجب المقرر نفسه، الأطراف إلى طرح ما تقترحه من مواضيع إضافية يمكن تناولها في الاجتماع^(٣). وقرر مؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في بروتوكول كيوتو، بموجب المقرر ٩/م-١١، أن يبحث الاجتماع السبل المحتملة لتعزيز أنشطة بناء القدرات عن طريق تبادل المعلومات والتجارب المتنوعة المتصلة ببروتوكول كيوتو. وبموجب المقرر نفسه، وجه مؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في بروتوكول كيوتو دعوة إلى الأطراف لتقديم اقتراحات بشأن المواضيع الإضافية المحتملة المتصلة ببروتوكول كيوتو من أجل الاجتماع^(٤).

٣ - وبالإضافة إلى ذلك، قرر مؤتمر الأطراف، بموجب المقرر ١/م-٢١، أن تشمل المدخلات المقدمة إلى لجنة باريس المعنية ببناء القدرات، ضمن جملة أمور، التقارير المتعلقة بمنتدى ديربان^(٥).

(١) المقرر ٢/م-١٧ الفقرتان ١٤٤ و ١٤٧.

(٢) المقرر ١٠/م-٨، الفقرة ١.

(٣) المقرر ١٤/م-٢١، الفقرتان ٩ و ١١.

(٤) المقرر ٩/م-١١، الفقرتان ٢ و ٣.

(٥) المقرر ١/م-٢١، الفقرة ٧٩.

باء- نطاق المذكرة

٤- يحتوي هذا التقرير على معلومات عن تنظيم الاجتماع (الفصل الثاني)، وموجز للمناقشات الموضوعية التي جرت (الفصلان الثالث والرابع) والاستنتاجات (الفصل الخامس). وقد ترغب الهيئة الفرعية للتنفيذ في النظر في المعلومات الواردة في هذا التقرير بهدف تحديد الإجراءات المناسبة المنبثقة عنه.

ثانياً- تنظيم الاجتماع

ألف- الأنشطة التحضيرية

٥- وفقاً للأحكام ذات الصلة الواردة في المقررات ٢/م-١٧ و ١/م-١٨ و ١٠/م-إ-٨، أعدت الأمانة الوثائق التالية لتيسير المناقشات في الاجتماع وأتاحتها على موقع اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ على الشبكة^(٦):

(أ) تقرير توليفي عن تنفيذ إطار بناء القدرات في البلدان النامية أعد بموجب المقرر ٢/م-٧ (يشار إليه فيما يلي بعبارة "إطار بناء القدرات")^(٧)؛

(ب) تقرير تجميعي وتوليفي عن أنشطة بناء القدرات التي اضطلعت بها الهيئات المنشأة بموجب الاتفاقية وبروتوكول كيوتو الملحق بها^(٨)؛

(ج) تجميع لآراء المقدمة من الأطراف بشأن قضايا مواضيعية محددة للمواضيع المحتملة الإضافية، بما في ذلك تلك المتصلة ببروتوكول كيوتو، لمناقشتها في الاجتماع^(٩).

٦- وبهدف مواصلة تعزيز رصد واستعراض فعالية أنشطة بناء القدرات، ووفقاً للفقرة ١٠ من المقرر ١٤/م-٢١، جهزت الأمانة المعلومات الواردة في التقارير عن الإجراءات التي اتخذتها ١٦ وكالة من وكالات الأمم المتحدة والمؤسسات الأخرى المشاركة في أنشطة بناء القدرات في عام ٢٠١٥. وتم تحميل المعلومات على بوابة بناء القدرات^(١٠). وزاد عدد الأنشطة المبلغ عنها من ٦٢٥ نشاطاً مقدماً في عام ٢٠١٥ إلى ٦٨١ نشاطاً مقدماً في عام ٢٠١٦.

(٦) <<http://unfccc.int/9439.php>>.

(٧) FCCC/SBI/2016/4.

(٨) FCCC/SBI/2016/3.

(٩) FCCC/SBI/2016/MISC.1.

(١٠) <<http://unfccc.int/capacitybuilding/core/activities.html>>.

باء- المحتوى والشكل

٧- بناءً على المعلومات التي قدمتها الأطراف المشار إليها في الفقرة ٢ أعلاه، وبالتشاور مع رئيس الهيئة الفرعية للتنفيذ، السيد توماس شروروكزو، تم تحديد موضوعين للنقاش في الاجتماع، يشمل كل منهما مواضيع فرعية للمزيد من المناقشة المتعمقة. وتم تقسيم الاجتماع إلى جزأين، يتناول كل جزء منهما موضوعاً من الموضوعين الرئيسيين:

(أ) الجزء الأول: تعزيز القدرة على تنفيذ اتفاق باريس على نحو فعال، مع التركيز بصفة خاصة على القدرة على تحويل المساهمات (المقررة) المحددة وطنياً^(١١) إلى إجراءات، وحشد التمويل المتعلق بالمناخ والوفاء بمتطلبات الشفافية؛

(ب) الجزء الثاني: تقييم أحدث ما وصلت إليه أنشطة بناء القدرات والطريق إلى الأمام في مجالات التخفيف والتكيف والتكنولوجيا.

٨- وفي محاولة لتصميم خطة تسمح بزيادة تبادل الآراء بين المشاركين، كما اقترحت بعض الأطراف في المعلومات التي قدمتها، تقرر لأول مرة استحداث وحدات مناقشة في أفرقة عمل فرعية. وقاد الحوار داخل كل فرقة عمل فرعية، والمتعلق بالمواضيع الفرعية التي تناوّلها الجزآن الأول والثاني من الاجتماع، ممثل أحد الأطراف أو إحدى المنظمات المراقبة بوصفه مدير المناقشة. وأعدت الأمانة مجموعة من الأسئلة لتوجيه المناقشات حول كل موضوع فرعي وأتاحتها مسبقاً على صفحة مخصصة لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ على الشبكة. وقدم مديرو المناقشات تقريراً إلى الجلسة العامة في نهاية الجزأين الأول والثاني من الاجتماع.

جيم- المداولات

٩- عُقد الاجتماع في ٢٠ أيار/مايو ٢٠١٦ أثناء الدورة الرابعة والأربعين للهيئة الفرعية للتنفيذ. وترأس الاجتماع رئيس الهيئة الفرعية للتنفيذ. وساعده في العمل كل من السيدة لورينا أغويلار، ممثلة الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة، والسيد مايكل غيلنوتر، ممثل معهد إدارة غازات الدفيئة، كيميسرين للجزأين الأول والثاني، على التوالي، من الاجتماع.

١٠- وافتتحت ممثلة الأمانة، السيدة ديشين تسيرينغ الاجتماع ورحبت بالمشاركين نيابة عن رئيس الهيئة الفرعية للتنفيذ.

(١١) دعيت الأطراف إلى تحضير تعهداتها بالحد من الانبعاثات والتصدي لتغير المناخ في فترة ما بعد ٢٠٢٠ من خلال المساهمات المقررة المحددة وطنياً، التي يتعين تقديمها قبل الاجتماع الحادي والعشرين لمؤتمر الأطراف بوقت كاف (الفقرة ٢(ب) من المقرر ١/م أ-١٩). ودعيت أيضاً الأطراف إلى الإبلاغ عن مساهمتها الأولى المحددة وطنياً في موعد لا يتجاوز موعد تقديم كل طرف صك تصديقه على اتفاق باريس أو قبوله له أو موافقته عليه أو انضمامه إليه؛ وإذا بلغ طرف عن مساهمة مقررة محددة وطنياً قبل الانضمام إلى الاتفاق، لن يتعين على ذلك الطرف تقديم مساهمته الأولى المحددة وطنياً ما لم يقرر ذلك الطرف خلاف ذلك (المقرر ١/م أ-٢١، الفقرة ٢٢).

١١- وأدلى السيد حسين ألفا نافو ببيانات افتتاحية بصفته رئيس المجموعة الأفريقية. وأكد على دور بناء القدرات في تمكين البلدان النامية، ولا سيما البلدان النامية الأفريقية، لإدماج تغير المناخ في عملياتها الوطنية الخاصة بإعداد الخطط الإنمائية وتنفيذها. وأشار إلى المساهمات المحددة وطنياً باعتبارها الوسيلة التي ستنفذ من خلالها البلدان النامية إجراءاتها المتعلقة بالمناخ. وللمضي قدماً بهذه المسألة، قال إن هناك حاجة إلى بناء القدرات اللازمة لتعزيز فرص الحصول على التمويل الخاص بالمناخ، وتعزيز المؤسسات المالية الوطنية والإقليمية وإنشاء نظم للرصد والتقييم لضمان الشفافية وإدارة النتائج على نحو فعال.

١٢- وخلال الجزء الأول من الاجتماع، قدم كلٌّ من السيد براديب كوروكو لاسوريا ممثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والسيدة أغويلار، والسيدة سيلفيا مانشيني ممثلتا صندوق التكيف، والسيد كلاوس وينزل ممثل للشراكة الدولية المعنية بالتخفيف والقياس والإبلاغ والتحقق، عروضاً حول المواضيع ذات الصلة بتعزيز القدرات الوطنية والإقليمية القائمة لدعم اتفاق باريس. وبعد حلقة نقاش قصيرة استفادت من مساهمة قدمها السيد إدواردو كالفو، رئيس المجلس التنفيذي لآلية التنمية النظيفة، انقسم المشاركون إلى مجموعات مخصصة لمناقشة أنشطة بناء القدرات المتعلقة بتحويل المساهمات المقررة المحددة وطنياً إلى إجراءات، والحصول على التمويل والوفاء بمتطلبات الشفافية. وقاد فرقتي العمل الفرعيتين السيد نيكلاس هونه ممثل معهد المناخ الجديد، والسيدة مانشيني والسيد ستيفن موتوا كينويو، رئيس فريق الخبراء الاستشاري المعني بالبلاغات الوطنية المقدمة من الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول بالاتفاقية، على التوالي.

١٣- وافتتح الجزء الثاني من الاجتماع بعروض ناقشت أحدث ما وصلت إليه أنشطة بناء القدرات والطريق إلى الأمام قدمها السيد غيلنواتر، والسيد أبياس هونغو، رئيس فريق الخبراء المعني بأقل البلدان نمواً، والسيد جوكا أوسوكاينين، مدير مركز وشبكة تكنولوجيا المناخ، والسيد فلوريان باور ممثل شراكة الطاقة المتجددة والكفاءة في استخدام الطاقة/مجموعة بروكرز بشأن المعارف المناخية. وبعد حلقة نقاش بين مقدمي العروض، أدار مناقشات أفرقة العمل الفرعية بشأن التخفيف والتكيف والتكنولوجيا كلٌّ من السيد جون كريستنسن ممثل الشراكة بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة والجامعة التقنية في الدانمرك^(١٢)، والسيدة كريستيانا تشان ممثلة لجنة التكيف والسيد يونس اريكان ممثل المجلس الدولي للمبادرات البيئية المحلية - الحكومات المحلية من أجل الاستدامة، على التوالي.

١٤- وأدلى كلٌّ من بطلة المناخ، السيدة لورانس تويانا ورئيس الهيئة الفرعية للتنفيذ بملاحظات ختامية في نهاية الاجتماع. فأكدت السيدة تويانا على الدور الأساسي لأنشطة بناء القدرات في العصر الجديد لتنفيذ اتفاق باريس، نظراً لأنها ستتيح تحويل النصوص الحالية

(١٢) تعمل الشراكة، التي كانت تعرف سابقاً باسم مركز ريزو التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، في إطار اتفاق ثلاثي بين وزارة خارجية الدانمرك والجامعة التقنية في الدانمرك وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

للمساهمات المقررة المحددة وطنياً إلى تخطيط السياسات وخطط الاستثمار والمشاريع لاتخاذ إجراءات ملموسة. وسيكون الدعم المتبادل، بما في ذلك تبادل المعلومات بين البلدان المزودة بقدرات معززة وغيرها التي تواجه تحديات كبيرة من حيث القدرات، ذا أهمية قصوى. وسوف تشتمل مهام أبطال المناخ^(١٣) على ربط الجهود بين الأطراف وأصحاب المصلحة المشاركين في تخطيط وتنفيذ الاستثمارات المتعلقة بالعمل في مجال المناخ مع الجهات الفاعلة الأخرى غير الحكومية، بما في ذلك مجتمع الأعمال والمجتمع المدني، اللذان سيشاركان بنشاط في تحدي التحويل. وأكدت أيضاً على أهمية تمويل أنشطة بناء القدرات، وأشارت إلى الدعم الذي تقدمه فرنسا لمساعدة البلدان في إعداد مساهماتها المقررة المحددة وطنياً من خلال إنشاء مرفق يهدف إلى مساعدة البلدان على تحويل مساهماتها المقررة المحددة وطنياً إلى سياسات وخطط عمل قطاعية.

١٥- وردد رئيس الهيئة الفرعية للتنفيذ تلك الكلمات، مؤكداً على الدور المحوري لأنشطة بناء القدرات كشرط مسبق لكل خطوة في تنفيذ الإجراءات في مجال المناخ. واحتتم الاجتماع بالتأكيد على أهمية منتدى ديربان كفرصة لإشراك جميع أصحاب المصلحة في تبادل الخبرات وأفضل الممارسات من أجل تلبية الاحتياجات في مجال بناء القدرات. وأعرب عن تقديره للمشاركة الفعالة للجهات الفاعلة غير الحكومية ومساهماتها في الاجتماع.

١٦- وتتاح جداول الأعمال، والعروض، والمسائل التوجيهية، وتقارير أفرقة العمل الفرعية، وكذلك بث الاجتماع على الموقع الشبكي للاتفاقية^(١٤).

دال- الإسهامات المقدمة من المشاركين بشأن تحسين منتدى ديربان وإمكانية استخدام بوابة بناء القدرات

١٧- وزعت الأمانة استقصاءً خلال الاجتماع حول سبل تحسين منتدى ديربان وقابلية استخدام بوابة بناء القدرات.

١٨- واستهدف الاستقصاء تحقيق غرضين: تناول أحد الأهداف المشار إليها في اختصاصات الاستعراض الشامل الثالث لتنفيذ إطار بناء القدرات^(١٥)، وهو استعراض تشغيل منتدى ديربان وتحديد السبل المحتملة لتعزيزه؛ وجمع الآراء بشأن بوابة بناء القدرات، المقرر مواصلة تطويرها وفقاً لخطة عمل بناء القدرات للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠ التي انطلقت في الاجتماع الحادي والعشرين لمؤتمر الأطراف^(١٦).

(١٣) المقرر ١/م أ-٢١، الفقرة ١٢١.

(١٤) <<http://unfccc.int/9439.php>>.

(١٥) المقرر ١٤/م أ-٢١، المرفق.

(١٦) المقرر ١/م أ-٢١، الفقرة ٧٣.

١٩- وأكمل ما مجموعه ٤٦ مشاركاً جزء الاستقصاء المتعلق بمنتدى ديربان و٢٦ مشاركاً الجزء المتعلق ببوابة بناء القدرات. ومن بين المجيبين على الاستقصاء، كان ٥٩ في المائة منهم يمثلون أطرافاً وكان المجيبون المتبقون من ممثلي المنظمات غير الحكومية (٢٤ في المائة)، والأمم المتحدة (٧ في المائة) وجهات أخرى (١٠ في المائة).

١- منتدى ديربان

٢٠- أظهر تحليل الاستقصاء الذي أجري بشأن منتدى ديربان التوقعات المختلفة للمجيبين فيما يتعلق بتنظيم اجتماعاته. ووافقت أغلبية المجيبين على أن شكل المناقشات خلال الاجتماع كان مناسباً وكان الوقت المخصص لها كافياً. ورأى معظم المجيبين أن أفكار ومواضيع المناقشة الواردة على جدول الأعمال كانت واضحة ومناسبة وأن المناقشات في حلقات النقاش وأفرقة العمل الفرعية وفرت معلومات جيدة وكانت مفيدة. ومن بين المجيبين، أشار ١٨ في المائة إلى الحاجة إلى تحسين من خلال تكريس المزيد من الوقت للعروض، في حين اقترح البعض دعوة عدد أقل من المتكلمين (٢٩ في المائة). ورأى ٦٣ في المائة من المجيبين أن من المفيد تناول عدد أقل من المواضيع وتركيز المناقشات بقدر أكبر، في حين أوصى ٢٤ في المائة بالتركيز على مواضيع ملموسة. وأوصى أيضاً بإدماج المواضيع التي يجري التفاوض بشأنها حالياً في جدول أعمال الاجتماع لإجراء مفاوضات أكثر استنارة. واقترح بعض المجيبين إدخال مواضيع من شأنها أن تزيد إمكانية تبادل أفضل الممارسات والدروس المستخلصة.

٢١- وأشار إلى النهج التشاركي الذي يشمل مجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة كأحد نقاط القوة الرئيسية للاجتماع. وأوصى بتقسيم الاجتماع إلى عدد أكبر من الأجزاء وتوزيع جلسات الاجتماع على عدة أيام. وأثيرت مسألة عدم التوازن الجنساني بين المشاركين في حلقات النقاش.

٢- بوابة بناء القدرات

٢٢- تشير البيانات الواردة على موقع اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ على الشبكة إلى أن بوابة بناء القدرات تستقبل حوالي ١٦٥ زيارة في الشهر، أي ما يعادل ٥ إلى ٦ زيارات في اليوم الواحد. وبما يتماشى مع هذا العدد المنخفض نسبياً من الزيارات، كشف الاستقصاء أن ٣٨ في المائة من المجيبين لم يتصفحوا بوابة بناء القدرات من قبل.

٢٣- وأشار المجيبون عموماً إلى رضاهم عن محتوى البوابة وسهولة استخدامها. وفيما يتعلق بنوع المعلومات التي يمكن أن تكون مفيدة، اقترح ١٢ مجيباً إدراج معلومات عن أفضل الممارسات وتقييمات المشاريع. ولاحظ خمسة مجيبين أن تحميل معلومات أكثر تفصيلاً عن الأنشطة على الموقع سيسمح بتحديد المشاريع الناجحة التي يمكن تكرارها.

٢٤ - وشملت اقتراحات التحسين الأخرى ما يلي:

- (أ) توسيع مجموعة أصحاب المصلحة التي يمكن أن تقدم معلومات؛
 (ب) إصدار إعلانات عند تحديث البوابة وعند تحميل معلومات عن أنشطة جديدة لبناء القدرات.

ثالثاً- تعزيز القدرات الوطنية والإقليمية القائمة من أجل اتفاق باريس

٢٥ - بعد اعتماد اتفاق باريس ومع احتمال دخوله حيز التنفيذ مبكراً، كان هناك توافق واسع في الآراء بين المشاركين في الاجتماع على ضرورة بناء قدرات البلدان النامية للسماح بتنفيذه. وفي هذا السياق، أجرى المشاركون مناقشات معمقة حول سبل بناء القدرات اللازمة لتحويل المساهمات المقررة المحددة وطنياً إلى إجراءات، والحصول على التمويل المتعلق بالمناخ والوفاء بمتطلبات الإبلاغ بموجب إطار الشفافية الجديد. ويرد أدناه وصف للنقاط الرئيسية المنبثقة عن المناقشات.

ألف- الاحتياجات من القدرات لتحويل المساهمات المقررة المحددة وطنياً إلى إجراءات

٢٦ - لكي تنتقل البلدان النامية من مراحل تخطيط مساهماتها المقررة المحددة وطنياً إلى تنفيذ إجراءات ملموسة، أكد المشاركون أولاً على أهمية تطبيق الدروس المستخلصة من العمليات القائمة، مثل إجراءات التخفيف الملائمة وطنياً، وبرامج العمل الوطنية للتكيف وخطط التكيف الوطنية. وحدد ممثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، على أساس تجربته في دعم برامج العمل الوطنية للتكيف وخطط التكيف الوطنية، بالاحتياجات المختلفة من حيث بناء القدرات لتحويل المساهمات المقررة المحددة وطنياً إلى إجراءات، والتي يمكن تلخيصها على النحو التالي:

- (أ) وضع ترتيبات مؤسسية متينة لإدارة تنفيذ المساهمات المقررة المحددة وطنياً؛
 (ب) بناء نظم الرصد الملائمة، ولا سيما لجمع البيانات وتحليلها؛
 (ج) تعزيز القدرات المؤسسية والفردية في مجالات محددة لكل قطاع بما يتماشى مع الأولويات الوطنية؛
 (د) تعزيز القدرة على تقييم الاحتياجات المالية والحصول على الموارد، بما في ذلك من خلال إشراك الجهات الفاعلة غير الحكومية.

٢٧ - وكان هناك توافق واسع في الآراء بين المشاركين على أهمية كل عنصر من هذه العناصر، التي يرد وصفها بمزيد من التفصيل في الشكل أدناه.

الدروس المستخلصة من برامج العمل الوطنية للتكيف وخطط التكيف الوطنية

<p>الترتيبات المؤسسية</p> <ul style="list-style-type: none"> • بناء هياكل متينة لإدارة تنفيذ المساهمات المحددة وطنياً (المؤسسة الرائدة)، والتنسيق مع الوزارات، وإشراك أصحاب المصلحة • تنمية قدرات المؤسسات وأصحاب المصلحة • وضع عمليات للحولات القادمة من المساهمات المحددة وطنياً 	<p>بناء قاعدة المعلومات ونظم الرصد</p> <ul style="list-style-type: none"> • بناء القدرات في مجال جمع البيانات، وحساب الانبعاثات، وتطوير/تعزيز نظم القياس والإبلاغ والتحقق • تحليلات التفرغ (توافر البيانات، ومنصات تبادل البيانات) • العمليات المتعلقة بالامتثال لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (إطار الشفافية)
<p>حشد الموارد ومشاركة القطاع الخاص</p> <ul style="list-style-type: none"> • تحديد الموارد العامة والوصول إليها، وفهم التكاليف/الاحتياجات من التمويل • إشراك القطاع الخاص، وإعداد مشاريع مقبولة لدى المصارف وتقديم المقترحات المالية 	<p>تُحجَّج محددة القطاعات والحصول على التكنولوجيا</p> <ul style="list-style-type: none"> • توزيع أهداف المساهمات المحددة وطنياً على القطاعات المختلفة • موازنة الإجراءات مع الأولويات/السياسات القطاعية (التدريب في قطاعات محددة) • تكيف التكنولوجيات النظيفة الجديدة، وتصميم مشاريع قائمة على التكنولوجيا

المصدر: العرض الذي قدمه ممثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٢٨- وتم تسليط الضوء على إدماج قضايا تغير المناخ في السياسات الإنمائية والمالية كمسألة أساسية في تحويل المساهمات المقررة المحددة وطنياً فعلياً من وثائق سياساتية إلى مشاريع وبرامج مقبولة لدى المصارف. وبالإضافة إلى ذلك، أكد المشاركون على الحاجة إلى الحفاظ على الزخم السياسي في البلدان من أجل تنفيذ الإجراءات الرامية إلى تحقيق أهداف المساهمات المقررة المحددة وطنياً على نحو فعال. ولتيسير التنفيذ، أوصى المشاركون بتقسيم المشاريع إلى أنشطة قابلة للإدارة والتكرار، بما يتسق مع الدروس المستخلصة من عمليات برامج العمل الوطنية للتكيف وإجراءات التخفيف الملائمة وطنياً. كما اقترح تعزيز الدعم لتحليل البيانات لتحديد الآثار الاجتماعية والاقتصادية والمنافع المشتركة بشكل أفضل، وضمان توافر الأدوات لتقييم آثار الخيارات بشكل أفضل. ومن الدروس المستخلصة الأخرى التي تبادلها المشاركون هي فائدة إشراك عامة الجمهور وإشراك الشباب في عملية المساهمات المقررة المحددة وطنياً، بهدف الحصول على الدعم وتعزيز الأخذ بزمام الأمور فيما يتصل بالبرامج والمشاريع.

٢٩- وكان من رأي العديد من المشاركين أن القدرات اللازمة لتحويل المساهمات المقررة المحددة وطنياً إلى إجراءات هي نفس القدرات اللازمة على المدى الطويل لإعداد وتنفيذ وزيادة طموح المساهمات المحددة وطنياً بشكل منتظم. غير أنه من بين الاحتياجات المختلفة، أقر المشاركون بأن بناء القدرات المؤسسية مسألة بالغة الأهمية لتيسير عملية المساهمات المحددة وطنياً في المستقبل. ودعا العديد من المشاركين إلى الاستثمار في تقوية الذاكرة المؤسسية للموظفين

المحليين المشاركين في إعداد المساهمات المحددة وطنياً، وفي ضمان التنسيق بين القطاعات فيما بين الوزارات والمؤسسات المختلفة.

٣٠- وأخيراً، نوقشت الحاجة إلى مراعاة الاعتبارات الجنسانية في تنفيذ إجراءات المناخ. وعرض ممثل الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة تحليلاً أجراه الاتحاد للمساهمات المقررة المحددة وطنياً بالاشتراك مع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، في إطار مبادرة فرص المساواة بين الجنسين وتغيير المناخ. وأظهر التحليل إشارة ٦٥ من أصل ١٦٢ تقريراً إلى النساء أو الاعتبارات الجنسانية في سياق الأولويات الوطنية والطموح للحد من الانبعاثات. وفي ضوء الاتجاه الإيجابي عموماً في إدماج الاعتبارات الجنسانية في مبادرات التخفيف والتكيف، هناك أمل في أن تقوم البلدان التي لم تدرج أي إشارة إلى الاعتبارات الجنسانية في مساهماتها المقررة المحددة وطنياً بتعديل نهجها، بما في ذلك من خلال الدعم المقدم من مرفق البيئة العالمية وجميع الوكالات المنفذة التابعة له، والصندوق الأخضر للمناخ وصندوق التكيف، والتي اعتمدت سياسات بشأن الاعتبارات الجنسانية. وسلط رئيس المجلس التنفيذي لآلية التنمية النظيفة الضوء على الاعتراف بالمشاركة المفيدة للمرأة في عملية آلية التنمية النظيفة، وقدم أمثلة على الاعتبارات الجنسانية في آلية التنمية النظيفة، بما في ذلك من خلال منشورات مخصصة وإضافة تمكين المرأة كفائدة اجتماعية مشتركة يتعين أن يقوم المشاركون في مشاريع آلية التنمية النظيفة بالإبلاغ عنها في أداة الفوائد المشتركة للتنمية المستدامة^(١٧). وأكد على الدعم الكبير في مجال بناء القدرات الذي يقدمه المجلس التنفيذي لآلية التنمية النظيفة لتعزيز نظم القياس والإبلاغ والتحقق المتعلقة بآلية التنمية النظيفة، ووضع أكثر من ٢٠٠ منهجية وإنشاء آليات للتحقق والاعتماد والمساعدة التقنية وإقامة الشبكات الاستراتيجية.

باء- الاحتياجات من القدرات من أجل الحصول على التمويل المتعلق بالمناخ

٣١- أجرى المشاركون مداورات بشأن الثغرات المتكررة في الحصول على التمويل المتعلق بالمناخ وتبادلوا الآراء حول سبل سد هذه الثغرات. وقدمت ممثلة صندوق التكيف الثغرات المشتركة في مجال بناء القدرات التي تواجهها مؤسسات البلدان النامية عند معالجة طلبات التمويل. وعرضت أيضاً أمثلة على المبادرات التي اتخذها صندوق التكيف للحد من تلك الثغرات. وإلى جانب بناء قدرات البلدان على المستوى المؤسسي والنظامي والفردى للحصول على الأموال، ساهمت هذه المبادرات في تعزيز حماس هذه البلدان وأخذها بزمام الأمور، وأدت إلى إجراءات أبسط لمعالجة الطلبات. ويرد في الجدول أدناه عرض عام للثغرات وأمثلة على عوامل تخفيفها.

(١٧) <<http://cdmcobenefits.unfccc.int/Pages/SD-Tool.aspx>>.

الثغرات المشتركة فيما يتعلق ببناء القدرات وأمثلة على عوامل تخفيفها

المجال	الثغرة	عامل التخفيف
القانوني	وجود صعوبات في تحديد الكيان المسؤول داخل الوزارة	<ul style="list-style-type: none"> يسمح صندوق التكيف بأن تكون الوزارة هي الكيان المنفذ وأن تحدد كياناً تنفيذياً يقدم تقريره إلى الوزارة استعراض القدرات القانونية لمقدم الطلب في مرحلة الفرز
الإدارة المالية والتكامل المالي	وجود صعوبات في تحديد إطار المراقبة الداخلي للملائم	<ul style="list-style-type: none"> يشجع الفريق بقوة على إصدار بيان عام سنوي يوقع عليه الرئيس التنفيذي ورئيس الحسابات في الكيان المنفذ ويؤكد أن إطار المراقبة الداخلية يعمل بشكل جيد استعراض دوري لفعالية عناصر المراقبة الداخلية هذه
القدرة المؤسسية	ضعف الاستعراض الإشرافي على جودة المشروع أثناء مراحل التصميم والتقدير وما قبل التنفيذ	<ul style="list-style-type: none"> دعم الكيان في تحديد المجالات الناقصة أو التي تحتاج إلى تحسين؛ وتحديد الأدوار والمسؤوليات وطريق العمل المناسب ونوع الإجراءات التصحيحية المطلوبة استعراض الإجراءات التصحيحية المتخذة
تقييم مخاطر المشاريع	نقص القدرات في الكيان اللازمة لتقييم المخاطر في عملية منهجية لتحديد وتقييم وإدارة الأحداث المحتملة التي يمكن أن تقع وتؤثر تأثيراً سلبياً على إنجاز مشروع أحد الكيانات المنفذة	<ul style="list-style-type: none"> إجراء تقييم لمخاطر المشروع/البرنامج، بما في ذلك: <ul style="list-style-type: none"> المخاطر المالية والاقتصادية والسياسية؛ المخاطر البيئية والاجتماعية؛ إدماج استراتيجيات التخفيف وخطط إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية في وثيقة المشروع
الشفافية، وصلاحيات التحقيق الذاتي، وتدابير مكافحة الفساد ومعالجة الشكاوى المتعلقة بالآثار البيئية أو الاجتماعية للمشروع	آليات غير شفافة لمعالجة الشكاوى المتعلقة بالآثار البيئية أو الاجتماعية الضارة للمشروع و/أو شكاوى الاحتيال والفساد	<ul style="list-style-type: none"> بيان عام يحدد المسار تصدره الإدارة العليا مدونة السلوك والأخلاقيات واجبة التطبيق على موظفي الكيان والمستشارين والأطراف الأخرى ممن لهم صلة مباشرة وغير مباشرة بالمشاريع الممولة من خلال الكيان المقدم للطلب سياسة مكافحة الفساد وإجراءات التحقيق سياسة وعملية وإجراءات فعالة ونافذة لمكافحة الفساد توجه استلام شكاوى/ادعاءات الأفعال غير المشروعة، بما في ذلك عدم الامتثال، والاحتيال، والمخالفات، وسوء السلوك، والشواغل بشأن سير الأعمال، بما في ذلك طريقة تنفيذ الأعمال المتعلقة بأنشطته ومشاريعه أو الحالات التي تنطوي على تضارب غير ملائم في المصالح والتحقيق والبت فيها القدرة على إجراء تحقيقات فعالة في الشكاوى

المصدر: مقتبس من العرض الذي قدمته ممثلة صندوق التكيف.

٣٢- وكان من الثغرات الرئيسية التي أبرزها العديد من المشاركين نقص قدرة البلدان النامية على وضع استراتيجية وطنية لاستخدام الموارد المتاحة للتمويل المتعلق بالمناخ ولجذب الاستثمارات المرغوبة للمناخ. ولسد هذه الثغرة على الصعيد الدولي، أكد المشاركون على أهمية تعزيز الشراكات الدولية لبناء القدرات، وزيادة الموارد المالية لدعم مبادرات بناء القدرات. وعلى الصعيد الوطني، تم التأكيد على تحسين التنسيق بين جهات التنسيق الوطنية عبر مختلف الوزارات كمسألة ضرورية.

٣٣- وبالإضافة إلى ذلك، لاحظ المشاركون أن البنية المعقدة لمجال التمويل المتعلق بالمناخ والعمليات والمعايير المتباينة في مختلف صناديق المناخ تمثل عقبات رئيسية أمام الحصول على

التمويل. وأشار إلى أن قنوات التمويل المتعلق بالمناخ، بما في ذلك صندوق التكيف، والصندوق الأخضر للمناخ، ومرفق البيئة العالمية، يمكن أن توفر مزيداً من المعلومات الموجهة نحو المستخدم بشأن الطرائق والمبادئ التوجيهية الخاصة بالوصول إلى مواردها.

٣٤- وناقش المشاركون سبل زيادة التمويل في سياق تنفيذ الإجراءات المحددة في المساهمات المقررة المحددة وطنياً. وكان إيجاد مصادر بديلة خياراً واضحاً. وبالمثل، اعتُبر رفع وعي القطاع الخاص وسيلة رئيسية لتوسيع نطاق المنتجات المقبولة لدى المصارف والاستثمارات المراعية للمناخ. وشدد العديد من المشاركين على ضرورة تشجيع تبادل المعلومات والبيانات المتصلة بتدفقات التمويل المتعلق بالمناخ، نظراً لأن ذلك يمكن أن ييسر اتخاذ القرارات المستنيرة والقائمة على الأدلة من جانب كل من القطاعين العام والخاص.

جيم- الاحتياجات من القدرات للوفاء بمتطلبات الإبلاغ بموجب اتفاق باريس

٣٥- اعتبر المشاركون الشفافية مجالاً رئيسياً بموجب اتفاق باريس يحتاج إلى الكثير من حيث بناء القدرات. وعلى أساس تجربة الشراكة الدولية بشأن التخفيف ونظام القياس والإبلاغ والتحقق في دعم تصميم وإنشاء وتنفيذ نظم القياس والإبلاغ والتحقق، قدم ممثل الشراكة الحواجز الرئيسية المعترضة في إنشاء نظم متينة للقياس والإبلاغ والتحقق في البلدان النامية. وتشمل الأمثلة على الحواجز التي تم تسليط الضوء عليها ما يلي:

- (أ) عدم وجود تقبل سياسي، مما أدى إلى النظر إلى نظام القياس والإبلاغ والتحقق كعبء إضافي على البلد؛
- (ب) وجود ترتيبات مؤسسية مخصصة بدون أدوار ومسؤوليات واضحة للكيانات المعنية بنظام القياس والإبلاغ والتحقق؛
- (ج) الاعتماد على مستشارين خارجيين ممولين من المشاريع، مما يؤثر سلباً على تراكم الذاكرة المؤسسية؛
- (د) الوصول المحدود إلى البيانات نظراً لعدم وجود ترتيبات لجمع البيانات مع الوزارات القطاعية والقطاع الخاص؛
- (هـ) عدم كفاية الخبرة التقنية و/أو المعدات إلى جانب عدم كفاية تحديد الأولويات؛
- (و) نقص الدعم المالي للقياس والإبلاغ والتحقق؛
- (ز) الخصوصية المحدودة لبعض مكونات المبادئ التوجيهية للإبلاغ.

٣٦- وخلال المناقشات، شدد المشاركون مراراً على أن بناء القدرة على التغلب على مثل هذه الحواجز يمثل تحدياً كبيراً، وأن بناء القدرات لأنشطة الشفافية يشكل عملية مستمرة وليس

حدثاً يقع مرة واحدة. ولوحظ أن صياغة البرامج لتعزيز النظم الوطنية للقياس والإبلاغ والتحقق في البلدان النامية ينبغي أن تشمل ما يلي:

- (أ) بناء القدرات المؤسسية من خلال تعيين جهات تنسيق للقياس والإبلاغ والتحقق وتعزيز التنسيق بين الوزارات في جمع البيانات وتحليلها؛
- (ب) تقييم القدرات الموجودة بالفعل ومواصلة تحليل الاحتياجات؛
- (ج) الاستناد إلى النظم القائمة بشأن 'تدريب المدربين' وتطبيق الممارسات الجيدة والدروس الأخرى المستخلصة من العمليات الحالية، مثل إعداد البلاغات الوطنية وتقارير تحديث المعلومات المقدمة كل سنتين وعملية آلية التنمية النظيفة؛
- (د) ربط نظم القياس والإبلاغ والتحقق بأهداف وأولويات التخطيط والتنمية على الصعيد الوطني.

٣٧- وأكد الممثل، لدى عرض تجربته بشأن تقديم الدعم لبناء القدرات من أجل الأنشطة المتعلقة بالشفافية من منظور متمرس، أن الدعم يجب أن يكون طويل المدى ومدفوعاً بالطلب. كما أكد على مزايا البرامج الإقليمية أو العالمية في تيسير إنشاء أو تعزيز الشبكات الإقليمية وتعزيز المبادلات بين النظراء.

رابعاً- أحدث ما وصلت إليه أنشطة بناء القدرات والطريق إلى الأمام

٣٨- في الوقت الذي يجري فيه الاضطلاع بالاستعراض الشامل الثالث لمدى تنفيذ إطار بناء القدرات، سمح الجزء الثاني من الاجتماع للمشاركين بمناقشة التقدم المحرز في بناء القدرات المتصلة بالمجالات المواضيعية للتخفيف والتكيف والتكنولوجيا وإبداء الآراء بشأنه واستكشاف سبل تعزيزه.

ألف- بناء القدرات من أجل التخفيف

٣٩- أشار المشاركون إلى إحراز تقدم جيد في بناء القدرات من أجل التخفيف، بما في ذلك ما يتعلق بالاتجاه المتزايد لمبادرات الدعم الأخيرة التي أصبحت طويلة الأجل ومدفوعة قطرياً وتنطوي على مشاريع متعددة المستويات وليس مشاريع مخصصة تنخرط فيها وزارة واحدة. وتم تسليط الضوء على التحديات، بما في ذلك زيادة عبء العمل على الموظفين المحليين نتيجة المهام ومجالات العمل الجديدة. وعلى وجه الخصوص، أكد بعض المشاركين صعوبة بناء القدرة على إعداد المساهمات المقررة المحددة وطنياً نظراً لضيق الوقت بسبب الموعد النهائي لتقديمها. وشدد المشاركون آخرون على صعوبة الإبقاء على القدرة التي تم بناؤها لتنفيذ المشاريع والبرامج بعد ذلك. ولمعالجة هذه المسألة الأخيرة، سلط المشاركون الضوء على الحاجة إلى تناول أنشطة دعم بناء القدرات كعملية مستمرة تشمل استراتيجية واضحة من البداية للانتقال أو الخروج.

٤٠- وفيما يتعلق بسبل مواصلة تعزيز بناء القدرات من أجل التخفيف، أشير إلى أن قطاع الطاقة يحصل حالياً على الجزء الأكبر من الاهتمام والموارد. وتطلعاً إلى الأمام، سيكون من المهم بشكل متزايد التركيز على الجهود الرامية لبناء القدرات في قطاعات أخرى، مثل النقل.

٤١- وأقر المشاركون بالمساهمة المبتكرة والفعالة للتعاون بين بلدان الجنوب في التغلب على التحديات الحالية والناشئة التي تواجه التخفيف من خلال أشكال التعاون والشراكة بين البلدان النامية. وأقر أيضاً بالدور الاستراتيجي للتعاون بين بلدان الجنوب في تعزيز الملكية الوطنية والقدرات الوطنية.

٤٢- وكتطور جديد في مجال بناء القدرات، قدم ممثل التحالف من أجل بناء القدرات في اتفاق باريس هذه المبادرة العالمية التي أطلقتها مجموعة من الممارسين في مجال بناء القدرات لتعزيز التعاون والتنسيق. ويتمثل أحد أهداف التحالف في دعم وضع استراتيجية عالمية لبناء القدرات. ويسعى التحالف أيضاً إلى تقديم مدخلات بناءة ومفصلة للجنة باريس المنشأة حديثاً والمعنية ببناء القدرات ومبادرة بناء القدرات من أجل الشفافية. وفي حين أن التركيز الحالي للتحالف ينصب على الشفافية وبشكل أكثر تحديداً على عمليات القياس والإبلاغ والتحقق المتصلة بغازات الدفيئة، سيتم تمديد عمل التحالف خلال العام القادم ليشمل مجالات أخرى، مثل التكيف والتمويل المتعلق بالمناخ.

باء- بناء القدرات من أجل التكيف

٤٣- تبادل المشاركون دراسات الحالة والممارسات الجيدة فيما يتعلق بأنشطة بناء القدرات التي ساعدت على تعزيز القدرة على الصمود. وأوضح رئيس فريق الخبراء المعني بأقل البلدان نمواً باستفاضة عمل فريق الخبراء المتعلق بصياغة خطط التكيف الوطنية، والذي أسهم في تعزيز نقل المعرفة بين بلدان الجنوب وبين الممارسين في مجال التكيف. وعرض الرؤية الاستشرافية لفريق الخبراء ومفادها أنه: بحلول عام ٢٠٢٠ تستفيد أقل البلدان نمواً، بدعم من الفريق، من وضع عملية تخطيط للتكيف جيدة التنظيم، وصياغة خطط التكيف الوطنية المتينة ذات النوعية الجيدة وتلبية الاحتياجات ذات الأولوية المتعلقة بالتكيف المحددة في خطط التكيف الوطنية.

٤٤- وجرى تبادل دراسات الحالة الناجحة عن الشبكات العالمية التي تتيح تبادل المعلومات بين أصحاب المصلحة المشاركين في تنفيذ خطط التكيف الوطنية وبرامج العمل الوطنية للتكيف، فضلاً عن الدورات التدريبية بشأن التكيف. وشدد المشاركون على الدور الأساسي للجامعات والمجتمع العلمي في إبلاغ أصحاب المصلحة العاملين في مجال التكيف. ودعوا إلى مزيد من الاستثمار في البحوث العالمية لزيادة توافر المعلومات والأدوات التي تعزز القدرة على التكيف.

٤٥- وأقر أيضاً بالدور ذي الصلة للتعاون بين بلدان الجنوب في مواصلة تعزيز تنفيذ إجراءات بناء القدرات من أجل التكيف. كما أن أهمية تبادل المعلومات والتعلم بين النظراء، ولا سيما من قبل المشاركين الذين ينتمون إلى الأوساط العلمية والبحثية، أكدت أن جزءاً كبيراً من المعرفة التقنية والدروس المستخلصة بشأن التكيف توفره البلدان النامية، حيث تُنفذ برامج ومشاريع التكيف.

٤٦- وفي سياق ضمان الموارد المالية اللازمة لتمكين الدعم المستدام والمستمر للتكيف، أشار بعض المشاركين إلى الحاجة إلى تشجيع مشاركة القطاع الخاص في مشاريع التكيف من خلال فرص التدريب المستهدفة. وفي حين أن بعض المشاركين أشاروا إلى الصعوبة التي تواجه إشراك القطاع الخاص في مشاريع التكيف غير الهادفة للربح، فقد وافق الكثيرون على أن القطاع الخاص ينبغي أن يكون أكثر عرضة لمفهوم القدرة على التأقلم مع آثار تغيّر المناخ لتشجيع إشراكه في مبادرات التكيف.

جيم- بناء القدرات من أجل التكنولوجيا

٤٧- ناقش المشاركون أمثلة إجراءات بناء القدرات التي ساهمت في تطوير ونشر وتعميم التكنولوجيا في البلدان النامية. وأعربوا عن رأي مفاده أن العمل المضطلع به لإجراء تقييمات الاحتياجات من التكنولوجيا ووضع خطط عمل فيما يتعلق بالتكنولوجيا أدى دوراً رئيسياً في تمكين البلدان من تنفيذ التكنولوجيات المراعية للمناخ من أجل التخفيف والتكيف.

٤٨- وقدم مدير مركز وشبكة تكنولوجيا المناخ عمل المركز، الذي يتضمن تقديم المساعدة التقنية لتسريع نقل التكنولوجيات المتعلقة بالمناخ، وتيسير توفير المعلومات والمعرفة والتدريب على التكنولوجيات المتعلقة بالمناخ وتقديم الدعم لتعزيز قدرة البلدان النامية على تشغيل تلك التكنولوجيات وتحديثها وتكييفها. وأكد أنه بالإضافة إلى البرامج الحاضنة والحلقات الدراسية الشبكية والمنتديات الإقليمية التي ساهمت في تحسين معرفة البلدان النامية بهذه التكنولوجيات، فإن معظم المساعدة التقنية التي يقدمها مركز وشبكة تكنولوجيا المناخ بناء على طلب البلدان النامية ينطوي على عناصر بناء القدرات. وأضاف أن إثيوبيا، على سبيل المثال، طلبت مساعدة بشأن تقييمات الموارد المؤسسية والبشرية وتطوير المناهج لبناء القدرة على تدريب المهنيين العاملين في السكك الحديدية. وبالإضافة إلى العرض التفصيلي الذي قدمه مدير المركز عن المساعدة التقنية التي يقدمها مركز وشبكة تكنولوجيا المناخ، فقد أكد على حاجة البلدان النامية إلى قدرات مؤسسية وفردية مستدامة، فضلاً عن دعم مالي كاف لبناء القدرات الضرورية للهوض بالمسؤوليات الجديدة في إطار اتفاق باريس.

٤٩- واتفق المشاركون على أن تعزيز القدرات المؤسسية يأتي في المرتبة الأولى في قائمة أولويات الإجراءات اللازمة لمعالجة الثغرات والحوجز المتعلقة ببناء القدرات من أجل التكنولوجيا. وستكفل القدرات المؤسسية المستدامة، على سبيل المثال، أن تتيح المؤسسات الوطنية للخبراء المشاركين في تقييمات الاحتياجات من التكنولوجيا الانخراط في عملية المساهمة المقررة المحددة وطنياً وتوفير توجيه مستنير لتوسيع نطاق التكنولوجيات المتعلقة بالمناخ. ولاحظ بعض المشاركين أن المساعدة التقنية تكون أكثر فعالية واستدامة عندما تستند إلى القدرات المحلية، وعندما لا يستعان بالمشورة التقنية من خلال الخبرات الدولية إلا إذا لزم الأمر. وأشار مشاركون آخرون إلى الحاجة إلى تطبيق المعارف الأصلية بشكل أفضل، وسد الفجوة بين التمويل والتكنولوجيا وتقييم الآثار الاجتماعية والمتعلقة بنوع الجنس في برامج بناء القدرات. وأقر بالدور الكبير للجهات الفاعلة الجديدة كعوامل محركة للتكنولوجيا، بما في ذلك مبادرات الشباب والابتكارات المدفوعة محلياً في سياق التعاون بين بلدان الجنوب.

٥٠- وأكد ممثل شراكة الطاقة المتجددة والكفاءة في استخدام الطاقة/مجموعة بروكز بشأن المعارف المناخية على الحاجة إلى أن نكون على علم تام بأفضل المعارف المناخية المتوفرة عند اتخاذ القرارات المراعية للمناخ، واسترعى انتباه المشاركين إلى الدور الهام للشبكات والمؤسسات الإقليمية في تيسير تبادل المعلومات القطاعية ذات الصلة بالمناخ المصممة خصيصاً وفقاً للاحتياجات والسياقات المحددة.

خامساً- الاستنتاجات

٥١- انخرطت مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة من منظمات المجتمع المدني والحكومات في مناقشات مركزة خلال الاجتماع. وتبادل أصحاب المصلحة الآراء حول تجاربهم وملاحظاتهم بشأن الجهود الناجحة في مجال بناء القدرات وكذلك القدرات المطلوبة للانخراط بشكل كامل في تنفيذ اتفاق باريس، وهي تشمل التطلع إلى القدرات اللازمة لتحويل المساهمات (المقررة) المحددة وطنياً إلى إجراءات، وحشد التمويل المتعلق بالمناخ والوفاء بمتطلبات الشفافية الجديدة. وبالإضافة إلى ذلك، تبادل المشاركون الآراء حول كيفية الاعتماد على الممارسات الجيدة بالاستناد إلى العمليات القائمة المتعلقة بالتخفيف والتكيف والتكنولوجيا.

٥٢- يمكن أن توفر القدرات التي يتم بناؤها من خلال العمليات الأخرى الجارية بموجب الاتفاقية (أي إجراءات التخفيف الملائمة وطنياً، وبرامج العمل الوطنية للتكيف، وخطط التكيف الوطنية وتقييمات الاحتياجات من التكنولوجيا) أساساً جيداً لبناء القدرات لتنفيذ المساهمات (المقررة) المحددة وطنياً. وذلك يشمل القدرات العالية، ولكن لا يقتصر عليها حصرياً: الاستناد إلى القدرات القائمة التي يتمتع بها كل من جهات التنسيق والخبراء والهيكل الموضوعية لتلك العمليات والاستفادة منها؛ واستخدام الترتيبات واللجان القائمة بين الوزارات؛ والتعلم من نظم القياس والإبلاغ والتحقق المصممة لدعم تلك العمليات وتكييفها؛ والاستفادة من القدرات التقنية والإعلامية المبنية للانخراط في تلك العمليات؛ والاستناد إلى الزخم والوعي المستحدثين من خلال إشراك أصحاب المصلحة، بما في ذلك كل من القطاعين العام والخاص.

٥٣- إن إعداد وتنفيذ المساهمات (المقررة) المحددة وطنياً عملية تشاركية ومتعددة أصحاب المصلحة وتتطلب القدرة على التنسيق عبر القطاعات، ومستويات الحكومة والقطاع الخاص. ولتعزيز ملكية إجراءات تغير المناخ وتشجيع تغيير السلوك، ينبغي تشجيع المزيد من المشاركة الأكثر نشاطاً لجميع الجهات الفاعلة من المجتمع المدني. ومن أجل ضمان الانخراط الفعال لجميع أصحاب المصلحة، ينبغي تعزيز قدراتهم، ولا سيما بالنسبة للمستويات المحلية من الحكومة والمجتمع المدني والفئات الضعيفة من السكان، بما في ذلك النساء والمجموعات الأصلية. وعلاوة على ذلك، هناك حاجة إلى مزيد من الوعي والقدرة في القطاع الخاص بشأن زيادة مستويات الطموح بموجب اتفاق باريس. كما أن زيادة قدرة الحكومات على إشراك القطاع الخاص سيساعد على حشد الإجراءات الخاصة لتحقيق أهداف تغير المناخ.

٥٤- ومن أجل تنفيذ اتفاق باريس تنفيذاً كاملاً، هناك حاجة إلى تعزيز القدرات على مستوى السياسات والمشاريع. ففيما يتعلق بالسياسات، تبادل المشاركون في الاجتماع الأفكار والنقاش بشأن إدماج أهداف تغير المناخ، بما في ذلك تلك التي تم تحديدها في المساهمات المقررة المحددة وطنياً، في عمليات التخطيط الوطنية ودون الوطنية ووضع الميزانية. واعتبر ذلك حيويًا لتسخير المجموعة الكاملة من الموارد والقدرات المطلوبة لمواجهة حجم التحدي. وتم تحديد عدد من الاحتياجات في مجال بناء القدرات لتحقيق ذلك وهي: بناء قدرات صناع القرار لتقييم الإجراءات ومقارنتها وترتيبها حسب الأولوية في مختلف القطاعات وغيرها؛ وبناء القدرات التقنية والوعي التقني لوضع السياسات لاستخلاص الروابط بين تغير المناخ وأهداف التنمية المستدامة المدفوعة قطرياً؛ وإجراء التقييمات الاجتماعية والاقتصادية للخيارات المتاحة لتحقيق أهداف التنمية والأهداف ذات الصلة بتغير المناخ. وبالإضافة إلى ذلك، ارتئي وضع نظام تتبع وطني متصل بالشفافية كأداة ينبغي إضفاء الطابع المؤسسي عليها من خلال دعم طويل الأجل بدلاً من وضع نظام على أساس مخصص. وأخيراً، شدد عدد من المشاركين على أهمية بناء التقبل السياسي وتوجيه الجهود إلى زيادة الوعي عند هذا المستوى.

٥٥- وهناك حاجة إلى تعزيز الجهود الرامية إلى بناء القدرات المتعلقة بإعداد المشاريع والبرامج وتنفيذها، بما في ذلك تلك المتعلقة بالشفافية، والتمويل، والتكيف، والتخفيف، والتكنولوجيا. وظهرت القدرة على الحصول على الموارد المالية وإدارتها كمسألة شاملة. وأشار المشاركون إلى صعوبة فهم متطلبات الوصول إلى الصناديق المختلفة بموجب الاتفاقية وبروتوكول كيوتو التابع لها والوفاء بها، وخاصة بالنسبة للبلدان الصغيرة. وعلاوة على ذلك، فإن القدرات الوطنية اللازمة لإعداد المتطلبات اللازمة للحصول على الموارد والوفاء بها تتطلب التنمية، بما في ذلك بناء المؤسسات الوطنية لتنمية وتطبيق القدرات القانونية والمالية والرقابية المتينة والقدرات المتعلقة بالضمانات وتقييمات مخاطر المشاريع المطلوبة لتنفيذ المشاريع. وسلطت منظمات عديدة الضوء على أنها تقدم مساعدة تقنية إلى البلدان في هذا الصدد، وفي كثير من الأحيان على مستوى المشروع.

٥٦- يعتمد بناء القدرات المستدامة من أجل التخفيف والتكيف والتكنولوجيا على دعم طويل المدى ومستمر ومدفوع بالطلب. حُدد الاعتماد على مستشارين خارجيين وما يقابل ذلك من فقدان الذاكرة بعد نهاية المشروع أو البرنامج كتحد كبير يواجه بناء القدرات المستدامة. وأشار إلى أن هناك حاجة إلى نهج مختلف ليكون بناء القدرات مستداماً: الاستثمار طويل الأجل والمستمر في بناء الخبرة التقنية على الصعيد الوطني والمحلي يعتبر بالغ الأهمية في التخطيط وتنفيذ خطط ومشاريع التخفيف والتكيف والتكنولوجيا. ومن شأن مثل هذا النهج أن يساعد على تقوية الذاكرة المؤسسية والاحتفاظ بقدرات الخبراء الوطنيين. ويوفر التعاون بين بلدان الجنوب فرصاً كثيرة للغاية للتبادل المحدد السياق للقدرات ولبناء القدرات على الصعيد الإقليمي.